محاضرة بعنوان:

التهرب الضريبي الدولي ومؤشر السرية المالية

يترتب على التهرب الضريبي الدولي فقدان الدولة لجزء هام من إيراداتها نتيجة للكم الهائل من الامتيازات والاعفاءات الضريبية التي تمنحها بعض الدول والتي تعرف بدول الملاذات الضريبية والتي تتمتع قوانينها المصرفية والضريبية بالسرية المالية . لذا سوف نتطرق الى التهرب الضريبي الدولي وآلياته وعلاقته بالسرية المصرفية , ومؤشر السرية المالية وأهميته:

- التهرب الضريبي الدولي وعلاقته بالسرية المصرفية

يستفيد المكلف في هذا النوع من أنواع التهرب من النطاق الإقليمي لسيادة الدولة في فرض الضريبة ، إذ أن تلك السيادة لا تتعدى حدود الدولة السياسية في فرض الضريبة ، وتكون سلطتها مقيدة خارج هذه الحدود ، وذلك لاصطدامها بسيادة دولة أخرى ، لذا يستغل المكلف هذا الأمر ويحاول نقل أمواله الى دولة أخرى ، للاستثمار فيها ، خصوصاً عندما تكون الضريبة المفروضة في الدولة الأخرى منخفضه أو معدومة .ولتوضيح ذلك الأمر سوف نتناول تعريف التهرب الضريبي الدولي ، وعلاقته بالسرية المصرفية وكما يلي:

اولا: تعريف التهرب الضريبي الدولي . يعرف التهرب الضريبي الدولي بأنه (هو ذلك النوع من التهرب الذي يقع خارج حدود الدولة صاحبة الحق في فرض الضريبة على المكلف) . وهناك من عرفه بأنه " (هو عبارة عن تهرب اقتصادي يتسبب في ضياع الموارد الاساسية للدولة في الظروف العادية , ويستوي في ذلك ان تكون الوسيلة المستخدمة في التهرب مشروعة ام لا وبذلك يمكن القول بأن التهرب الضريبي الدولي يمثل ظاهرة سلبية في اطار العلاقة بين الفرد والمجتمع). اما منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي فقد عرفته بأنه ")كل فعل يقوم به المكلف بالضريبة , والذي يستدعي انتهاك القانون عندما يتصرف هذا المكلف عن عمد بهدف حجب مداخله عن الضريبة " .

فهذا النوع من التهرب يضر بثروة البلاد القومية وذلك لخروج جزء من ايراداتها الى البلاد الاجنبية , ويستوي في هذا التهرب ان يكون المكلف شخصاً طبيعياً او معنوياً يمارس نشاطه في عدة دول في ذات الوقت , ومن المسلم به ان خروج المستثمر من دولته الى دولة يتم بناءً على دراسة وتخطيط مسبق عند وضع السوق في الخارج , من حيث المميزات التي قد يحصل عليها والتي من شأنها ان تعظم من ارباحه وتقلل من نفقاته .

ونخلص مما تقدم يمكن تعريف التهرب الدولي بأنه : محاولة المكلف التملص من عبء الضريبة الوطنية , عن طريق قيامه بترك دولته والانتقال برؤوس امواله الى دولة اخرى تمنح الامتيازات والاعفاءات الضريبية التي تستفيد منها تحت طائلة مبدأ الاقليمية.

وبعد أن بينا مفهوم التهرب الدولي لابد لنا من التفرقة بينه وبين التهريب وذلك لفك اللبس فالتهريب : هو عبارة عن الخروج بأية سلعة يحظر خروجها إلى خارج البلد وكذلك الحال بالنسبة للعملة الوطنية أو الأجنبية فكل خروج بها الى أي دولة أخرى خلافاً للقانون يعتبر تهريب , أما التهرب الدولي فيقصد به مجموعة من الوسائل التي يلجأ اليها المكلف والتي تتسبب في ضياع حق الدولة في الضريبة المستحقة لها على أموال رعاياها في الخارج , وهذا النوع من التهرب لا يتطلب تهريباً , وفي أحيان أخرى يتطلب ذلك التهرب.

ويحدث التهرب الضريبي الدولي بواسطة عدة آليات أو وسائل سوف نتطرق إلى أهم هذه الوسائل وهي كالآتي :

1- الجنات الضريبية :

وتعتبر الجنات الضريبية أهم وسائل التهرب الضريبي الدولي وذلك نظراً لما تتمتع به من ميزات وخصائص , جعلت منها مركزاً استثماريا هاماً يستقطب عدداً كبيراً من المستثمرين خاصة الشركات الدولية , حيث يمكنها الاستفادة من المزايا الضريبية الممنوحة لها مثل (انعدام أو انخفاض معدلات الضريبة) , أما المزايا غير الضريبية فتتمثل بالحفاظ على سرية المعلومات حول الحسابات البنكية وفي هذا الصدد يُثار تساؤل هو كيف تستطيع الشركات التهرب من الضريبة باستخدام الجنة الضريبية ؟

للإجابة على هذا السؤال : يحصل هذا التهرب عندما تلجأ الشركات التي تملك فرع من شركاتها في ملاذ ضريبي التلاعب في حساباتها , بحيث تظهر أغلبية ارباحها في الشركة المسجلة في الملاذ الضريبي وتختفي من (الفرع) المسجل في الدولة التي تشتغل بها فعلياً هذا من زاوية, ومن أخرى فإن التهرب الضريبي باستخدام الملاذات يتم عندما لا تقوم الشركات الوليدة الكائنة في الجنة الضريبية بتحويل تلك الارباح الى الشركة الأم كي لا تفرض عليها ضريبة مرتفعة , بل تقوم بتحويل تلك الأرباح الى دولة اخرى تتميز بالنظام الضريبي المنخفض بالنسبة للاستثمارات الاجنبية , او تحولها الى الشركة الأم تحت عناوين غير حقيقية كنفقات معفاة من الضريبة , وفي احيان اخرى تقوم بإعادة استثمار هذه الارباح في الجنة الضريبية نفسها.

ونخلص مما تقدم انه نتيجة للخصائص والمميزات التي تتمتع بها الملاذات الضريبية جعلت منها اهم اليات التهرب الضريبي الدولي , واكثرها زعزعة للاستقرار المالي العالمي ونتيجة لتلك الممارسات فقد رفضت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدور الذي تقوم به هذه الجنات وخاصة اخفائها للمعلومات الضريبية حول المتعاملين معها والمتمثلة بغياب الشفافية , وعدم التصريح بها للدول التي هي في حاجة لمثل هذه المعلومات , كما استندت تلك المنظمة الى اربعة معايير لتحديد ما يعتبر جنة ضريبية:

أ- غياب الشفافية في النظام الجبائي .

ب- غياب تبادل المعلومات الضريبية مع دول أخرى .

ج- ضرائب منخفضة أو غير موجودة .

د- العمل على جذب الشركات التي تمارس انشطة وهمية .

2- المنشأة الثابتة :

من المعروف أن مفهوم المنشأة الثابتة يعتبر من أهم المفاهيم التي تناولتها الاتفاقيات وكانت أول إشارة لها قد جاءت في التقرير الثاني للجنة الخبراء الفنيين التابعة لعصبة الأمم عام (1927) إذ قضت المادة الخامسة منه بأن : (تخضع الارباح الناجمة من المنشآت التجارية او الصناعية لضريبة الدول التي توجد بها منشأة ثابتة).

ويسمح تحديدها بفرض الضريبة فقط من طرف الدولة التي توجد بها هذه المنشأة , دون أن تخضع للضريبة مرة أخرى في الدولة التي يوجد بها المقر الرئيسي للمؤسسة المالكة للمنشأة المستقرة. وتعتبر (المنشأة الثابتة) فكرة ابتدعتها شركات دولية النشاط , حيث تستطيع بمقتضاها تحقيق أعلى ربح ممكن بأقل عبء ضريبي ممكن . فنجد في نموذج منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي الذي أخذ بفكرة المنشأة الثابتة على أن (الارباح التي يحققها مشروع في احدى الدولتين تخضع للضريبة في تلك الدولة فقط ما لم يكن المشروع يزاول نشاطه في الدولة الأخرى عن طريق منشأة ثابتة فيها). كما أنها تعتبر كيانات ذات اغراض خاصة (أي شركات اجنبية منتسبة) لها كيان قانوني خاص .

ومن الجدير بالذكر أنه غالباً ما يتم انشائها في البلدان التي تمنح مزايا ضريبية محددة للكيانات ذات الاغراض الخاصة , وهي تستخدم لتحويل الاموال من بلدان ثالثة او اليها . كما يتم التهرب الدولي من طرف الشركات

الدولية باستخدام المنشأة الثابتة تستخدم الشركات متعددة الجنسيات والمنشأة الثابتة للتهرب من احدى الطرق الاتية:

أ- إما أن تقوم الشركة الأم بإنشاء المنشأة الثابتة لها في دولة تعفي هذه المنشأة كلية من الضرائب.

ب- اما اذا قامت بإنشاء هذه المنشأة في دولة لا تقدم امتيازات ضريبية ولا تعفيها من الضرائب , فأنها تقوم بإخفاء صفة غير حقيقية على هذه المنشأة بتقسيمها الى وحدات اقتصادية في مناطق مختلفة تقوم كل منها بنشاط معين الخدمات , التوزيع , التنسيق ... بحيث انه لو اخذت كلاً منه منفرداً لا تمثل منشأة ثابتة , ومن ثم فأن الأرباح التي تحققها لا تخضع الى الضريبة لأنها ليست منشأة ثابتة , ومن ثم تستطيع الشركة الأم تخفيف عبئها الضريبي.